خبرا متأخرا عن مخبر عنه متقدم وتوسطت الحال
بينهما قوله مستقرا أي اسم حال موكدة وهو صريح
في أن العامل فيه الكون العام وقال غيره أي ثابتا غير
متزلزل فهو كون خاص إذ لو كان كونا عاما لم يبرز
قال بعض الناظرين وقد يقال محل عدم بروزه إذا
كان له معمول يقع بدلا عنه والا جاز بروزه قوله فيما
كانت الحال فيه من مضمراتي ومرجعه أيضا مضمر
كما في المثال بخلاف ما زيد في الدار الاجبانا هكذا
قيده بعضهم قوله نحو أنت قائما في الدار
فقائما حال منه أنت عند الكوفيين القائلين
بأن المبتدأ والخبر مترافعان فالعامل في الحال
وصاحبها واحد هذا على ظاهر كلام الشارح وبا
لنظر للتفسير السابق فصاحب الحال الضمير
المستكن في الجار والمجرور وقد وجد الشرط وهو
كون المرجع ضميرا قال بعض المحققين وانظر
ما نكتة تفرقة الكوفيين بين الضمير وغيره
أقول لعل نكتته أنه لما كان مرجع صاحب الحال
مماثلا له كان صاحب الحال متقدما تقديرا قوله إن
كان الحال ظرفا أو حرف جر نحو زيد عندك أماما
أو في الدار أمامك إذا جعل عندك وفي الدار
حالين من الضمير في الظرف بعدهما وقوله

اذا كان

إذا كان مخبرا بهما أي كمثال المتن قوله رهط
ابن كوز محقبي أدراعهم أي رهط مبتدأ وفيهم
خبره ومحقبي حال من الضمير فيه وفيه الشاهد
وأما ما ذكره العيني من أن رهط خبر مبتدأ
محذوف ومحقبي حال من الضمير المجرور فلا يناسب
هنا بل هو حينئذ من مسألة أخرى تقدمت في
قوله وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا ومحقبي من
احقبه زاده جعله في حقيبته والادراع
جمع درع وهو الزرد بالمهملة وتخفيف الذال
المعجمة قوله وتناوله ذلك المانع أي بأن البيتين
ضرورة وأن قابضة ومطويات معمولات لصلة
ما ولقبضته وأن السموات عطف على ضمير مستتر
في قبضته لأنها بمعنى مقبوضته لا مبتدأ أو بيمينه
معمول الحال لا عاملها وقوله لذكورنا خبر المبتدأ
وهو ما الذي بمعنى الأجنة قوله لكن أجاز الأ
خفش استدراك على ما قاله ثم الكافية من
حكاية الإجماع وحاصله أن التقديم هنا دق بما
إذا تقدم الخبر أو تأخر وحكاية الإجماع غير مسلم
في الأول قوله وأجازه ابن برهان فيما إذا كانت
الحال ظرفا أي للتوسع في الظروف ومن لا ثم
ذكر جواز التوسط هنا فتلخص في التوسط

Copyright © King Saud University